

الاقتصاد غير المنظم والتجارة الجائلة

ديسمبر 17 , 2021 Posted on



الاقتصاد غير المنظم والتجارة الجائلة

إن الاقتصاد غير المنظم يظل ظاهرة مُستعصيةً في المنظومة الاقتصادية لبلادنا، ومصدر قلقٍ، بحيث يصل حجمها إلى نحو 30 في المائة من الناتج الداخلي الإجمالي.

وجدير بالذكر، أن الأنشطة الاقتصادية غير المنظمة، على الرغم من توفير شرائح واسعة من الساكنة من مصدر للعيش والهروب من البطالة، إلا أنها تعمق في الوقت نفسه الهشاشة في سوق الشغل وتحرم العاملين من حقوقهم في الشغل اللائق والحماية الاجتماعية، وتمارس منافسة غير مشروعة للمقاولات المنظمة، وتلحق الضرر بالاقتصاد الوطني، إذ تُضَيِّع على الدولة مداخيل ضريبية مهمة.

وعليه بات من الأهمية بمكان وضع استراتيجية مندمجة وواقعية تهدف مرحليا إلى الحد من حجم الاقتصاد غير المنظم بالمغرب.

يدعو المجلس الاقتصادي الاجتماعي والبيئي إلى وضع استراتيجية مندمجة وواقعية تهدف مرحليا إلى الحد من حجم الاقتصاد غير المنظم بالمغرب وتُمكن من تقليص حصة الشغل غير المنظم تدريجيا إلى 20 في المائة من إجمالي مناصب الشغل.

مقاربة مندمجة للحد من حجم الاقتصاد غير المنظم بالمغرب

الإطلاع على الرأي

يدعو المجلس الاقتصادي الاجتماعي والبيئي، من خلال رأيه "مقاربة مندمجة للحد من حجم الاقتصاد غير المنظم بالمغرب"، إلى وضع استراتيجية مندمجة وواقعية تهدف مرحليا إلى الحد من حجم الاقتصاد غير المنظم بالمغرب وتُمكن من تقليص حصة الشغل غير المنظم تدريجيا إلى 20 في المائة من إجمالي مناصب الشغل.

وتحقيقا لهذه الغاية، يقترح المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، جملة من الإجراءات الرئيسية، نذكر منها التوصيات التالية

1. إزالة الحَوَاجِز التشريعية والتنظيمية والإدارية ذات الصلة، من خلال مراجعة النصوص القانونية المتقدمة أو التي تبين عدم إمكانية تطبيقها، التي تحول دون الاندماج في القطاع المنظم ؛
2. إعادة النظر في آلية "المساهمة المهنية الموحدة" والواجبات التكميلية التي تسمح بالولوج إلى منظومة الحماية الاجتماعية ؛
3. تعزيز العرض المتعلق بالمواكبة في مجال الدعم التقني وتقديم الاستشارة، عبر تقديم خدمات ملائمة لتوجيه مختلف المقاولين العاملين بالاقتصاد غير المنظم الراغبين في الشروع في الاندماج في القطاع المنظم ؛
4. عصرنه المهن وتيسير اندماجها لاحقا عبر وضع برنامج متعدد السنوات لمواكبة عملية تنظيم الحرف والمهن، وبلورة إطار مرجعي أو دفتر تحملات لكل مهنة، يحدد المؤهلات والكفاءات اللازم توفرها من أجل مزاولتها ؛
5. إحداث مناطق أنشطة اقتصادية تضم أماكن للإنتاج معروضة للكراء، مع الحرص على أن تكون مساحتها وسُوْمَتُهَا الكرائية ملائمة لحاجيات الوحدات الإنتاجية الصغيرة جدا؛

6. ملاءمة وتنويع وتيسير وسائل التمويل، لا سيما من خلال توسيع نطاق أهداف صندوق محمد السادس للاستثمار، لتشمل مسلسل إدماج الاقتصاد غير المنظم، واقتراح عروض تمويلية بشروط أكثر تفضيلية لفائدة الشباب والنساء الراغبين في الانتقال إلى القطاع المنظم؛
7. إحداث بورصة للمناولة المشتركة من أجل تشجيع المقاولين الذاتيين والمقاولات الصغيرة جدا على تقديم ترشيحات مشتركة للولوج إلى الصفقات العمومية، والتميز على مستوى الإطار التنظيمي للصفقات العمومية، بين الحد الأدنى من حصة الطلبات المخصصة للمقاولين الذاتيين والتعاونيات، وبين تلك المخولة للمقاولات الصغرى والمتوسطة؛

يدعو المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي إلى وضع مخطط وطني للإدماج الاقتصادي والاجتماعي للباعة المتجولين

الإدماج الاقتصادي والاجتماعي للباعة المتجولين

الإطلاع على الرأي

أما بخصوص موضوع الباعة المتجولين بالتحديد، يدعو المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، في رأيه “الإدماج الاقتصادي والاجتماعي للباعة المتجولين”، إلى وضع مخطط وطني للإدماج الاقتصادي والاجتماعي للباعة المتجولين منبثق عن الاستراتيجية المندمجة التي يقترح المجلس وضعها للحد من حجم الاقتصاد غير المنظم بالمغرب. ومن بين التدابير المقترحة في هذا الشأن، نذكر ما يلي:

1. تبسيط الإطار القانوني المتعلق بالترخيص بالاحتلال المؤقت للملك العمومي من طرف الباعة المتجولين (سواء باستغلال أماكن قارة داخل المجال الحضري أو في التجمعات شبه الحضرية أو القروية، أو باستغلال مركبات، أو باستغلال مواقع على المحاور الطرقية خارج المدن) ؛
2. استثمار فرصة تنزيل مشروع تعميم الحماية الاجتماعية من أجل تعميم انخراط الباعة المتجولين في نظام المقاول الذاتي، وتمكينهم من بطاقة مهنية؛
3. إحداث منظومة مفتوحة للتكوين المهني لتمكين جزء مهم من الباعة المتجولين من مزاولة أنشطة بديلة؛
4. تعميم برامج التأهيل والتصديق على المكتسبات المهنية والحرفية؛
5. تحفيز الاستثمار الخاص للمشاركة في إدماج الباعة المتجولين في إطار الشراكة بين القطاعين العام والخاص؛

وعلى مستوى التنفيذ والحكمة، يشدد المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي على ضرورة إحداث لجنة خاصة تضطلع بدور “وحدة للتنفيذ” وتتولى مهام تتبع وتقييم التقدم في تنفيذ استراتيجية الحد (delivery unit)

من حجم الاقتصاد غير المنظم، وذلك بما يضمن التنزيل الفعال